العرب
الخميس 2019/12/26
السنة 42 العدد 11568

جنازة مهيبة لقائد عسكري انقسم الجزائريون على شخصيته

رحيل الجنرال أحمد قايد صالح يعمق الأزمة السياسية في البلاد

شيّع، بعد ظهر الأربعاء، جثمان قائد الأركان الجزائري الراحل، الفريق أحمد قايد صالح الذي وافته المنية قبل يومين عن عمر ناهز80 عاما، في جنازة رسمية وشعبية مهيبة، فيما طرح رحيله تساؤلات بشأن مستقبل البلاد التي ما زالت تتخبط في أتون أزمة سياسية، حيث كان الجنرال الراحل بمثابة صمام الأمان لعبور البلاد من فوضى الاحتجاجات إلى شاطئ الشرعية بالانتخابات.

صابر بليدي

الجزائر – رافقت جموع حاشدة من الجزائريين، الرجل القوي في السلطة والمؤسسة العسكرية قائد الأركان الراحل الفريق أحمد قايد صالح، إلى مثواه الأخير في مقبرة العالية بضاحية الدار البيضاء بالعاصمة، في أجواء من الأسى والحزن، على الرحيل المفاجئ للرجل، في حين تمر البلاد بظروف سياسية صعبة، بسبب الأزمة العميقة بين المعارضين وبين السلطة الجديدة.

وُوري جثمان الجنرال أحمد قايد صالح، الثرى، ظهر الأربعاء، في مربع الشهداء والشخصيات البارزة بمقبرة العالية، في أجواء خيم عليها الحزن، حيث قدمت أعداد حاشدة من مختلف المدن والمحافظات لتوديع الرجل إلى مثواه الأخير.

> الأجواء المشحونة تعكس درجة الارتدادات التي خلفها رحيل الجنرال قايد صالح، خاصة في مؤسسة الرئاسة والجيش ومستقبل الحراك الشعبي

ورحل الرجل وسط جدل قوي وشحن غير مسبوق، حول مستقبل البلاد والمؤسسة العسكرية في المستقبل، خاصة في ظل الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ أكثر من عشرة أشهر، ولم يمكّن انتخاب رئيس جديد للبلاد من استعادة الاستقرار إلى الشارع الجزائري.

وصنعت وفاة الجنرال الراحل أجواء مشحونة في الجزائر، بين أنصاره الذين أبدوا تعاطفا ورثاء شديدا للعائلة وللمؤسسة العسكرية، وحولوا الرجل إلى رمز قومي كبير، وبين خصومه الذين يحملونه مسؤولية تعقد الأوضاع السياسية في البلاد وتعطيل مسار الحراك الشعبي.

وفيما تنقلت أعداد غفيرة للعاصمة من أجل توديع الراحل، عمد أنصاره إلى إقامة خيم عزاء في بعض مدن ومحافظات البلاد، وسجل تعرض خيمة عزاء إلى الحرق والإتلاف في مدينة الأخضرية (50 كلم شرقي العاصمة)، من طرف جهات مجهولة، لكن يرجح أن تكون من فعل بعض خصومه، مما يكرس حالة الانقسام الشعبي داخل البلاد حول شخصية الرجل.

ووسط حضور رسمي ودبلوماسي، ومرافقة شعبية كثيفة لم تسجل خلال تشييع شخصيات رسمية سابقة، ودّعت الجزائر فقيدها وسط تساؤلات جوهرية حول ارتدادات الفراغ الذي سيتركه الجنرال، في المؤسسات الرسمية للدولة خاصة رئاسة الجمهورية والجيش.

وكان الجنرال أحمد قايد صالح، قد وافته المنية صباح الاثنين بعدما ألمت به أزمة قلبية بمقر إقامته في قيادة القوات البرية بضاحية عين النعجة في العاصمة، حسب الرواية الرسمية لوزارة الدفاع ورئاسة الجمهورية.

في حين تحدثت مصادر أخرى، عن إصابة الرجل بنوبة غضب شديدة من بعض الجنرالات والضباط السامين في اجتماع عقد ليل الأحد لأركان المؤسسة، لبحث مسألة تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك على خلفية ما تسرب عن دعم بعض هؤلاء للمرشح عزالدين ميهوبي، في انتخابات الرئاسة، وهو ما أدى إلى تأجيل الاجتماع بعد النوبة التي أصابت الرجل.

وفيما أعلن الرئيس عبدالمجيد تبّون، فور الإعلان عن الوفاة عن تعيين الجنرال سعيد شنقريحة، خلفا للرجل في منصب قائد أركان الجيش بالنيابة، ذهبت مصادر متابعة إلى أن الضباط البارزين في المؤسسة هم من توافقوا على تسمية الرجل، وسلموا الاقتراح لرئيس الجمهورية من أجل الإعلان رغم أن الأمر جاء في صيغة بـ"النيابة".

وقد تم الإسراع في ذلك من أجل قطع الطريق عن التأويلات أو أي دعاية مغرضة تستهدف المساس بتماسك المؤسسة العسكرية، خاصة في ظل الأحاديث المتداولة عن خلافات بين الجنرالات حول خلافة الرجل أو مرشح المؤسسة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

وخلفت وفاة الجنرال قايد صالح، حالة من الشحن الشديد بين الأنصار والخصوم، وظهرت بوادر أزمة اجتماعية عميقة، في ظل بروز معالم تفكيك غير مسبوق، في ظل التوظيف السياسي للحدث، عبر دعاية حاشدة تتهم الخصوم بالابتهاج لوفاة الرجل وعدم احترام مشاعر الآخرين، بينما تساءل الآخرون عن الغاية من حملة التجييش والافتراء عليهم، والخلط بين الوفاة وبين المواقف السياسية.

وتعكس الأجواء المشحونة درجة الارتدادات التي خلفها رحيل الجنرال، خاصة في مؤسسة الرئاسة والجيش ومستقبل الحراك الشعبي في ظل الغموض الذي يكتنف شخصية خليفته، رغم أن الأصداء الأولية تتحدث عن رجل مهني واحترافي وميداني، يتحفظ من الظهور الإعلامي والسياسي، وكان على خلاف مع سلفه حول تسيير بعض مفاصل الأزمة السياسية.

وتذكر مصادر مطلعة، أن القائد الجديد لأركان الجيش (74 عاما)، من المستبعد جدا أن يحمل صفة سياسية في الحكومة الجديدة، وهو من الجيل الثاني في المؤسسة لأنه لا ينتسب لأفراد جيش التحرير الوطني، وهو صاحب تكوين فرانكوفوني وعسكري في معاهد الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا)، ويغلب عليه الطابع الانضباطي الميداني، ولا يولي اهتماما للشأن السياسي.

ويتوقع مراقبون أن ينجح سعيد شنقريحة في مهمته وسيعمل على التسريع بالخروج من الأزمة السياسية للبلاد، بالذهاب إلى حلول توافقية مع الفاعلين في الشارع.

الجزائر تودّع قايد صالح

النهضة التونسية تسعى لتجنّب سيناريو «حكومة الرئيس»

تونس – بتراجع 3 أحزاب تونسية عن اتفاقها المبدئي مع حزب حركة النهضة لتشكيل الحكومة المقبلة وأمام انسداد المشاورات الحكومية، تعود فرضية "حكومة الرئيس" إلى الواجهة.

ورغم أنها فرضية ضعيفة في رأي العديد من المراقبين إلا أنها تبقى ورادة من الناحية القانونية، ففي حال فشل رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي في مهلته الدستورية التي وقع تمديدها شهرا إضافيا، فإن رئيس البلاد قيس سعيّد سيكلف شخصية أخرى مستقلة بالمهمة.

وذهب متابعون إلى القول إن الحزبين المحسوبين على الثورة وهما التيار الديمقراطي وحركة الشعب رفضا المشاركة في حكومة الجملي رغبة منهما في الدفع بهذا السيناريو الذي يرحب به الرئيس، لكن لا ترضى به حركة النهضة وتستميت في التصدي له.

وأشار السياسي التونسي صحبي بن فرج في مقال نُشر في صحيفة محلية، إلى أن "أصل الإشكال يتمثل في أن التيار والشعب يفضلان انتقال التكليف من الحبيب الجملي إلى شخصية أخرى يختارها الرئيس، لكن النهضة تستميت لأجل تمرير حكومتها وتجنب هذا السيناريو".

وربط بن فرج فشل اجتماع الرئيس بالأحزاب الراعية للمشاورات الحكومية برفض النهضة العودة إلى طاولة المفاوضات، ورغبتها في إلغاء فرضية حكومة الرئيس.

وكان إعلان الجملي تشكيله لحكومة كفاءات وطنية غير متحزبة بمثابة إنهاء لهذا السيناريو، ويتوقع مراقبون أن تحظى حكومة الجملي بتصويت الأغلبية مسنودة بدعم حزب قلب تونس الكتلة الوازنة بالبرلمان، والذي أبدى ترحيبه بمقترح الجملي الأخير.

واعتبر النائب حسونة الناصفي في تصريحات محلية أنّ حكومة كفاءات وطنيّة مستقلّة هي الحلّ الأخير والوحيد أمام الجملي، وإلاّ فإنّ الحكومة ستكون برئاسة شخصيّة مجهولة يختارها رئيس الجمهوريّة.

وربط متابعون التقارب الذي بدا بين قيس سعيّد ورئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد الذي لوحظ منذ تنصيب سعيّد رئيسا للبلاد، بالتمهيد لتكليف الشاهد بمهمة تشكيل حكومة الرئيس.

وقال الناصفي "قرار الحبيب الجملي قطع الطريق أمام يوسف الشاهد".

ويلفت المتابعون إلى أن النهضة تحاول جاهدة التصدي لهذه الفرضية التي ستعرض نفوذها إلى مزيد من التآكل على وقع حدة الانتقادات الشعبية التي تلاحقها نتيجة سوء إداراتها للحكم في تجربتها السابقة وفي ظل تداعيات الأزمة الداخلية التي ظهرت إلى العلن.

وبين القيادي بحزب "الجمهوري"، عصام الشابي لـ"العرب" أن النهضة ستعمل كل ما في وسعها لمنع سيناريو حكومة الرئيس.

وتابع "من الصعب على حركة النهضة أن تقبل التخلي عن مبادرة تشكيل الحكومة والذهاب إلى حكومة الرئيس".

عصام الشابي

النهضة ستعمل ما بوسعها لمنع سيناريو حكومة الرئيس

خالد عبيد

النهضة تريد أن تبقى ممسكة بخيوط اللعبة السياسية في تونس

وعلى الرغم من تعثر المشاورات الحكومية إلا أنها مصرة على تشكيل الحكومة وهو ما عكسه إعلان الجملي لحكومة كفاءات وطنية ضمنيا ستكون مسنودة من حزب قلب تونس وائتلاف الكرامة، حسب تعبير الشابي.

واعتبر الشابي أن "حكومة غير متحزبة هي أسوا الخيارات وتتناقض مع طموحات ورسائل الناخبين خلال الانتخابات الأخيرة، الذين يتطلعون إلى تغيير حقيقي".

بدوره، أشار المحلل السياسي خالد عبيد لـ"العرب" إلى أن"النهضة ستسعى بكل ما أوتيت من جهد كي لا تذهب إلى فرضية حكومة الرئيس، بالنظر إلى أنها تريد أن تبقى ماسكة بخيوط اللعبة السياسية في تونس".

وتابع "إن قبلت النهضة صاغرة الذهاب إلى حكومة الرئيس فهذا يعني أنها قد تخسر موطئ قدم هاما جدا في اللعبة السياسية وهو رئاسة الحكومة وما تعنيه من صلاحيات تنفيذية واسعة".

واستدرك بالقول "لذلك لا أعتقد أن النهضة ستذهب إلى هذا، وستعمل كل ما في وسعها لتشكيل الحكومة".

حياد البعثة الأممية في نزاع الصحراء المغربية على المحك

الأمم المتحدة: حضور «مينورسو» مؤتمر البوليساريو لا يعكس موقفا سياسيا

محمد ماموني العلوي

الرباط – أربكت الوفاة المفاجئة لقائد أركان الجيش الجزائري أحمد قايد صالح، قيادة جبهة بوليساريو الانفصالية حيث قامت بتمديد أشغال مؤتمرها الخامس عشر ليومين إضافيين، للتنسيق مع القيادة الجديدة بعد تعيين سعيد شنقريحة رئيسا للأركان بالنيابة خلفا للجنرال قايد صالح.

وأسفرت نتائج المؤتمر الذي اختتم، الأربعاء، عن تجديد انتخاب إبراهيم غالي أمينا عاما للجبهة بأغلبية مطلقة، بعدما ترشح وحيدا لهذا المنصب، بـ1808 أصوات من أصل 2101 مؤتمر.

ويعتقد مراقبون أن شنقريحة بارك تنصيب غالي، ما يؤكد تبعية الجبهة الكاملة للعسكر الجزائري وعدم قدرة البوليساريو على المضي ولو نصف خطوة دون إذن الجنرالات المالكين الحقيقيين للجبهة.

ويلاحظ المحلل السياسي نوفل بوعمري أن "التمديد لإبراهيم غالي ليبقى في منصبه مدى الحياة، بعيد عن أي شكل ديمقراطي ومشابه لما يحدث في مختلف التنظيمات الشمولية".

وتابع بوعمري لـ"العرب"، "البوليساريو انتهت كتنظيم، وبات اليوم واضحا أننا كنا وسنظل في صراع مع العسكر الجزائري".

وتعليقا على نتائج المؤتمر الأخير للجبهة الانفصالية، وصف منتدى دعم مؤيدي الحكم الذاتي في مخيمات تندوف، المعروف بـ"فورساتين"، إجماع المؤتمرين على تجديد العهدة لإبراهيم غالي أمينا عاما للبوليساريو بـ"الفضيحة التي يتخبط فيها المؤتمرون، الذين اختيروا بعناية فائقة".

وأشار المنتدى إلى أنه "عاين حالة من الحصار العسكري على محيط المؤتمر، وعسكرة كل الطرق المؤدية إليه، ووقف على منع الزيارات، والتحجج بعدم وجود أسماء الزوار على لوائح معدة مسبقا ممن يسمح لهم بالاقتراب من مكان انعقاد المؤتمر".

واعتبر المنتدى أن "ما نتج عن المؤتمر أزال القناع عن نفاق المؤتمرين وتملقهم لزعيم البوليساريو، فيما اعتبره سكان المخيمات اتفاقا معلنا بين رموز الفساد وزعيم البوليساريو ينبني على اختياره مقابل حمايتهم وعدم محاربة المفسدين منهم".

وتقدم إبراهيم غالي بمقترح نقل ما سماه بـ"مقرات السيادة" إلى المناطق العازلة من الصحراء المغربية، مما يعكس رغبة القيادة في خرق اتفاق وقف إطلاق النار، والسعي إلى إعمار مناطق التماس الممنوعة دوليا. وعلى الرغم من خطورة الخطوة التي أقدم عليها غالي، إلا أنها باتت محل انتقاد داخل الجبهة، بعدما رأى فيها الكثيرون مجرد محاولة لامتصاص الغضب بغاية كسب تعاطف انتخابي. وكان المغرب قد قدم احتجاجا رسميا لدى الأمم المتحدة قبل أيام، ضد مؤتمر البوليساريو الذي نظمته في منطقة تيفاريتي، التي تنتمي إلى المنطقة العازلة من الصحراء المغربية، والتي يشملها اتفاق وقف إطلاق النار.

وأكد المتخصص في شؤون الأمم المتحدة، سمير بنيس، أن صمت الأمم المتحدة وعدم إدانتها لهذه الخطوة الاستفزازية الصادرة عن البوليساريو المتمثلة في عقد مؤتمر في المنطقة العازلة، بل حضور ممثلين عن المينورسو (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في إقليم الصحراء) في هذا المؤتمر، ينم عن تواطؤ المنظمة الأممية مع البوليساريو وعن خروجها عن الحياد الذي ينبغي أن تتقيد به بموجب ميثاقها وبموجب المقتضيات المنظمة لعمل بعثات حفظ السلام الأممية.

وفي سياق متصل، كشفت الأمم المتحدة عن موقفها من حضور المينورسو لمؤتمر جبهة البوليساريو الانفصالية الأخير.

وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، إن"حضور اثنين من المراقبين الدوليين للمؤتمر لا يعكس موقفا سياسيا من جانب بعثة المينورسو".

ولفت دوجاريك، في رد رسمي وزعه على الصحافيين، إلى أن "مراقبين عسكريين اثنين قررا في الـ19 من الشهر الجاري، وكجزء من المراقبة الروتينية للتطورات في الإقليم، زيارة موقع المؤتمر في منطقة تيفاريتي".

ولنفي أي نوع من عدم الحياد أوضح دوجاريك أن "وجودهما لفترة وجيزة في هذا الحدث لا يعني أي موقف سياسي من جانبهما أو من جانب بعثة الأمم المتحدة التي لا تزال محايدة تماما في الوفاء بولايتها".

وفي استفزاز آخر للمغرب، اقترح زعيم البوليساريو، إبراهيم غالي، خلال مؤتمر الجبهة الانفصالية، نقل مقرات الأخيرة للمناطق العازلة، وهو ما يعكس رغبة في خرق اتفاق وقف إطلاق النار.

ويبيّن مراقبون أن قرار المغرب إخلاء المنطقة العازلة في العام 1991، كان بمثابة مرونة سياسية وإعلان حسن النوايا ولعزمه عدم عرقلة الطريق أمام الأمم المتحدة للبدء في عمليتها السياسية ولعب الدور المنوط بها من أجل مساعدة الأطراف على التوصل إلى حل نهائي للنزاع.

وسبق للبوليساريو أن خرقت مقتضيات القرارين 2414 و2440 وروح العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، في يناير 2019، عندما قامت ميليشيات البوليساريو بما أسمته مناورات عسكرية في منطقة المهيريز المتواجدة كذلك في المنطقة العازلة، اعتبرها مراقبون استفزازا حربيا من شأنه أن يؤدي إلى إدخال المنطقة في أتون حرب، ما يهدد استقرارها وأمنها.

ومن شأن استمرار صمت الأممي تجاه الاستفزازات للبوليساريو أن يدق آخر مسمار في نعش العملية السياسية التي تقودها الهيئة الأممية، كما يعتقد سمير بنيس، ذلك أن المغرب سيفقد الثقة في تقيّد هذه الأخيرة بمبدأ الحياد في العملية السياسية التي ترعاها منذ عام 2007.

الأمم المتحدة تراقب بصمت استفزازات البوليساريو